Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

"ما شقي عبد قط بمشورة، وما سعد باستغناء برأي".[1]

"إن المستشار مؤتمن".[2]

"والله ما استشار قوم قط إلا هدوا لأفضل ما بحضرتهم".[3]

لذلـــك، اتفـــق علماء الإسلام على أن الشورى أصل من أصول الإسلام وحكم يلزم العمل به. وقد نفذ هذا مع الاختلاف في التنفيذ على مدى الزمان في العهود المتعاقبة وفي مواجهة أوضاع خاصة.

* * *

وبدهـــي أن الشـــورى ليست مصدراً تشريعياً تسبق الأوامر الإلهية. نعم، الشـــورى أســـاس لقوانـــين ونظم، لكنه محدود بمصادره التشريعية الحقيقية. فالإســـلام لا يسمح بالتدخل الإنساني في المسائل التي ورد فيها نص صريح. ففي هذه المسائل يراجع الشورى لاستشفاف المقاصد التي يعبر عنها النص. وما عدا ما ورد فيه نص، فهو في مجال الشورى تماماً. وما يقرره الشورى من نتائج وقرارات في هذه المسائل، مُلزمة كإلزام النص... ولا يجوز مخالفة ما يتقرر عن الشورى بعد ذلك، أو سرد الآراء والأفكار المتناقضة معها. فإن وجد خطأ في قرار الشورى مع اتفاق الجمهور، فيُزال الخطأ بالشورى أيضاً.

وصـــحيح أن نصـــوص الشورى تفيد العموم في معنى من المعاني، لكنها

---

١ مسند الشهاب، ٦/٢

٢ أبو داود، الأدب ٤١١٤؛ الترمذي، الزهد ٤٩، الأدب ٥٧

٣ الأدب المفرد للبخاري، ١٠٠/١